



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2015 - العدد: 12

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 20 رمضان 1436

الموافق 7 جويلية 2015

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة ص 03
- إختتام الدورة الربعية العادية لسنة 2015.

محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 20 رمضان 1436
الموافق 7 جويلية 2015

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيد وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيدة رئيسة مجلس الدولة،
أسرة الإعلام والصحافة الذين أتوا بكثرة اليوم، فشكرا
لهم،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أود في البداية، باسمكم، أن أرحب بضيوفنا الكرام
الذين بالحضور شرفوا هيئتنا، وأن أشكرهم على مشاركتهم
إيانا المناسبة، مناسبة اختتام الدورة الربيعية العادية لسنة
2015، في مجلس الأمة.
أيها السيدات، أيها السادة،
منذ يومين احتفل الشعب الجزائري بالذكرى الثالثة
والخمسعين للاستقلال، وهي كما يعلم الجميع مناسبة
عظيمة وترمز إلى أكثر من دلالة، إنها مناسبة توجّح فيها
الشعب الجزائري كفاح ثمانين سنوات من الكفاح، توجّحها

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيدات والسادة الضيوف؛ جرت
العادة أن ألقى بعض الكلمات بالمناسبة، تخص حصيلة
العمل وتقييمنا لنشاطات المجلس خلال الدورة وأيضا
نعرج على بعض القضايا التي يعيشها وطننا؛ وفيها أقول
بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد الوزير الأول،
السيد وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون
الدولي،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي
الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،

أيها السيدات، أيها السادة،
قبل الاسترسال في الحديث عن مضمون جدول أعمال
الدورة، إسمحوا لي أن أنوه بما جاءت به رسالة فخامة رئيس
الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة الذكرى
الثالثة والخمسين لاندلاع الثورة المسلحة وما جاءت به
من رسائل واضحة وتوضيحات دقيقة، إنها رسالة أراد من
خلالها السيد الرئيس، بصفته رئيسا لكل الجزائريين، إعادة
تأطير العمل السياسي على الساحة الوطنية، مذكراً فيها أنه
لن يكون هنالك استحقاق خارج الاستحقاقات المؤسساتية
المحددة قانوناً، موضحاً في ذات السياق أن مشروع تعديل
الدستور، الذي ستنتبثق عنه الأطر الجديدة لممارسة السلطة،
هو في مراحلها النهائية.

وهذا ما يدل، وبطريقة أكثر وضوحاً، أن مسعى السيد
رئيس الجمهورية هو أبعد من أن يكون موقفاً اقتضته المرحلة
وإنما هو في الواقع خارطة طريق للعهد الحالية.

ما يمكن قوله من باب الموضوعية، أنه لا يمكن لأحد أن
ينكر أن هناك أماناً الكثير من العمل يجب القيام به، لكن
لا يمكن بالمقابل إنكار النتائج الهائلة والحاسمة التي تحققت.
وإن ما يجب التذكير به بالمناسبة، هو أن البلد الذي
استطاع أن يتغلب على الإرهاب ويستعيد الاستقرار للوطن،
البلد الذي تمكن من التخلص من عبء المديونية الخارجية،
البلد الذي أرسى الميكانيزمات اللازمة للحفاظ على
التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة لصالح الفئات
المعوزة والمحرومة، البلد الذي تمكن من توفير السكن لأكثر
عدد ممكن من مواطنيه، هذا البلد هو الجزائر التي يقودها
السيد عبد العزيز بوتفليقة، وهو البلد الذي بإمكانه إيجاد
سبيله للمضي قدماً إلى الأمام وإلى أبعد الحدود.

أيها السيدات، أيها السادة،
لقد باشرنا عملنا - كما تعلمون - بعد افتتاح الدورة
الربيعية العادية وقمنا بنشاط تشريعي وبرلماني واضح.

خلال هذه الدورة درسنا قانون تسوية الميزانية لسنة
2012 وهو - كما تعلمون - يعتبر قانوناً هاماً كونه يكرّس
لأعضاء البرلمان مبدأ الرقابة البعدية على الميزانية العامة
للدولة.

ويعطي لأعضاء الهيئة الفرصة للاضطلاع بالمهمة
الرقابية التي يخولها إياهم القانون، ويتم عادة فيها لفت
انتباه مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة إلى النقائص

بانتزاع حقه في الحرية والاستقلال؛ وهي أيضاً مناسبة
لاسترجاع الذاكرة والترحم على مليون ونصف المليون من
الشهداء الذي ضحوا بدمائهم الزكية وسقوا أرض الجزائر
الطيبة؛ 5 جويلية هي أيضاً عيد الشباب الذي بجهد
وعرقه بنى ويبنى الجزائر.

وتشاء الظروف هذه المرة أن يلتئم شملنا في شهر رمضان
المبارك، شهر الصيام والرحمة والتضامن، أعاده الله علينا
جميعاً بالخير واليمن والبركات.

وإن تزامن هذه المناسبة مع هذه المواعيد، لتعطي الحدث
الأهمية وتمنحه الخصوصية.

وكالعادة، فإن اختتام الدورة يتيح الفرصة أمامنا، لكي
نقيّم الجهد الذي معاً بذلناه خلال الفترة، ويعطينا المناسبة
لكي نستشرف معكم آفاق أدائنا التشريعي، بل أقول
البرلماني للدورة القادمة.

وإننا إذ نجدد الارتياح للمناخ العام والأجواء الروحانية
التي سادت البلاد خلال هذا الشهر الفضيل، فإننا نبدي
الارتياح أيضاً لأجواء الأمن والطمأنينة التي سادت رمضان
هذه السنة ولما توفّر أثناءه من خيارات وفيرة في الأسواق،
أرضت رغبات المواطنين المتنوعة.

وإننا - بالمناسبة - نود أن ننوه بالجهود المشكورة التي
بذلتها الحكومة في مجال التحكم في الأسعار هذه السنة،
فقد كانت هذه السياسة حقاً عملاً موفقاً يستحق التنويه.

ولقد لمس الجميع هذه الحقيقة، كما ظهر واضحاً أن
تراجع ظاهرة المضاربة وارتفاع الأسعار كانت بينة، أملاً أن
تستمر مثل هذه الوضعية لما من شأنه أن يخفف من أعباء
المواطن طيلة أشهر السنة.

وإذا كان هذا الأمر يدعو للارتياح، سواء على مستوى
الآليات التي أقرتها الحكومة في هذا المجال، أو على صعيد
الوعي الاجتماعي لدى الأسر الجزائرية، فإن ذلك يجب
أن يدعونا إلى ضرورة التأكيد على واجب حث المواطن
ووسائل تنمية الوعي الاجتماعي لدينا، إلى مضاعفة
الجهد التحسيسية للمواطن، بقصد التفاعل الإيجابي
مع التوجهات التشريعية التي ما فتئت سياسة الحكومة
تدعو لها، بقصد التكيف مع الواقع الاقتصادي الضاغط
والإكراهات المالية غير المريحة، المفروضة على البلاد
والناجمة عن استمرار تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية.

وحقوق الإنسان، وتكثيف تشريعاتنا الوطنية مع الالتزامات والتعهدات الدولية، وتحقيق التطابق والانسجام مع هويتنا وانتمائنا الحضاري.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ومن اللحظات المميّزة في أشغال دورتنا هذه، يمكن تسجيل القوانين التي ناقشناها وصادقنا عليها والخاصة بالجيش الوطني الشعبي، وأعني بها :

- القانون المتضمن إحداث وسام الجيش الوطني الشعبي،

- القانون المتضمن إحداث وسام الشجاعة للجيش الوطني الشعبي،

- والقانون المتضمن إحداث وسام مشاركة الجيش الوطني الشعبي.

إن هذه النصوص - كما لاحظتم - قد جاءت للتعبير عن عرفان الدولة بما قام به أفراد هذه الفئة لصالح الوطن، إيماناً منها بأن الجيش الوطني الشعبي هو حصن الجزائر ودرعها الواقعي، وهو لذلك يستوجب الاعتراف بجهد أفرادها، ولهذا جاءت هذه القوانين.

فتحية تقدير وعرفان لقوات جيشنا الوطني الشعبي، ومن قبلهم، لأفراد جيش التحرير الوطني الذين قدموا العرق والدم والتضحية، من أجل أن تحيا الجزائر وأن تبقى واقفة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إجمالاً يمكن القول إن حصيلة الدورة كانت إيجابية، بالنظر إلى عدد القوانين التي تمت دراستها والمصادقة عليها، وهي قوانين تعنى بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً الثقافية، وكان الهدف منها تنظيم هذه النشاطات، من خلال إزالة النواقص والفراغات القانونية المسجلة والتي لم تعد مسaireة للتطورات الحاصلة على المستويين المحلي والدولي، كما جاء البعض منها لتدعيم حقوق الإنسان التي من خلالها أكدت الجزائر تمسكها بها وحمايتها لها.

ولئن كانت المصادقة لم تشمل كافة النصوص التي كانت في بداية الدورة مبرمجة، فإن هذا لا يعني أن النصوص التي لم تدرس أو لم تتم المصادقة عليها أنها ألغيت أو سحبت، بل هي ستأخذ كامل العناية المستحقة لها مستقبلاً.

أيتها السيدات، أيها السادة،

بالموازاة مع العمل التشريعي هذا، مارس أعضاء مجلس

والاختلالات التي قد تفرزها الممارسات في الميدان. وفي باب آخر، أتاح عرض القانون المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات لأعضاء مجلس الأمة، إمكانية الوقوف على المساعي المبذولة في مجال تأطير هذا القطاع وتزويده بأحكام وضوابط قانونية، من شأنها أن تمكن القطاع من تطوير نشاطاته وتحقيق المردودية المرجوة منه، لاستخراج المتوفر من الإمكانيات الوطنية.

ومثلما أولى أعضاء مجلس الأمة هذا القانون اهتماماً مستحقاً، فإنهم أبدوا عناية خاصة لنص القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني؛ وما من شك فإن العناية التي أولاهها أعضاء المجلس لهذا النص كانت في غاية الأهمية، وتنوع هذه العناية من منطلق الحرص الذي يوليه أعضاء الهيئة إلى هذا القطاع وإلى ضرورة تطوير المنظومة التي تضبط سير وحركة الطيران المدني والخروج به من أوضاع التراكم السلبي الموجود وتوصله إلى مرحلة النجاعة والتنافسية التي يعرفها قطاع الطيران المدني في العالم.

وعلى مستوى تنظيم سوق الكتاب، حظي القانون المتعلق بأنشطة الكتاب والوصول به إلى المستوى الذي يليق به من عناية، كونه جاء ليسد فراغاً تشريعياً كان حتى الآن موجوداً، وهو جاء ليوفر الشروط ويوفر الظروف الكفيلة بتطوير صناعة الكتاب، من خلال تعزيز إطاره القانوني.

وبالتأكيد، فإن العاملين والمتدخلين في أنشطة سوق الكتاب من مؤلفين وناشرين وموزعين سيجدون في هذا القانون المقومات التي من شأنها أن تؤدي إلى ترقية الثقافة بالمقروئية التي يعتبر الكتاب أساساً لها ويواجهون بها ظاهرة تزايد انتشار تكنولوجيات الكتاب الإلكتروني.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يُسجّل لهذه الدورة أنها أولت موضوع الطفل عناية واضحة، حيث أدرجت في جدول أعمالها القانون الخاص بالزامية إحاطة الطفل بالحماية القانونية الضرورية، من خلال المصادقة على القانون المتعلق بحماية الطفل، الذي جاء ليحصن الأطفال ويضمن لهم حقوقهم، من خلال اعتماد تدابير رادعة لكافة أشكال استغلال الأطفال والاستهانة بحقوقهم.

كما تلاحظون، زميلاتي، زملائي، فإن هذا القانون جاء ليكون إضافة جديدة، تُصب في خانة تعزيز مكانة

من شأنه أن يحافظ على التوازنات الاقتصادية الوطنية ويضمن التغطية الاجتماعية الضرورية لها، لاسيما في مجالات الصحة والتعليم والسكن؛ وإننا في هذا الباب لنقدر حقاً حجم الجهد الذي تبذله الحكومة للتوفيق بين التقليل من الإنفاق من جهة، والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية الملحة من جهة أخرى.

ومن هذه الزاوية وهذا المنظور، الواجب يقتضي هنا أيضاً الدعوة إلى إشراك الفاعلين السياسيين في مجال التوعية والتحسيس، لإشعار مختلف فئات المجتمع بصعوبة المرحلة؛ وفي هذا المجال نؤكد على ضرورة تفعيل الدور المنوط بمؤسسات التأثير في الرأي العام الوطني، وفي مقدمتها وسائل الإعلام، بكل ما يجب أن تقوم به من جهد في هذا المجال وكذلك الأمر بالنسبة لجمعيات المجتمع المدني، ودعوتها للتكفل بتثبيت القناعة بخصوصية وصعوبة الظرف وتكييف أنماط التسيير والإنتاج والاستهلاك، بما تتطلبه المستجدات الناجمة عن تراجع المداخيل الوطنية، الناجمة بدورها عن تراجع واردات النفط وحث الفاعلين الاقتصاديين لتنويع وتقوية الصادرات خارج المحروقات والعمل على تهيئة أفضل مناخ الثروة المعرفية والاقتصادية. أيتها السيدات، أيها السادة،

إننا أمام الوضع الأمني الذي يهدد حدودنا من كل الجهات، وأمام تزايد تراجع أسعار النفط واستمرار الأزمة الاقتصادية، الواجب يقتضي من الفاعلين السياسيين، معارضة وتأييداً، إعادة ترتيب الأولويات وتوجيه نقاشات الساحة السياسية بما يخدم المصلحة العليا للبلاد.

وندعو الفاعلين السياسيين أيضاً إلى المساهمة في ترقية نقاش الساحة، والابتعاد عن الطروحات المفتقرة للواقعية، وإبقاء مؤسسات الجمهورية ورموزها بعيدة عن الجدل السياسي غير المؤسس.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لا يمكننا أن ننهي كلمتنا هذه، دون أن نتعرض إلى ما يجري حولنا في المحيط المجاور، وهنا نقول إننا بقدر ما نبدي الارتياح لتحسن الأوضاع لدى الجارة مالي، فإننا نتمنى للشقيقة ليبيا أن تقتدي بالجاره مالي، لاسترجاع أمنها واستقرارها وتثبيت وحدتها الترابية وتشكيل حكومتها المركزية، في ظل الوحدة والانسجام.

إن أمن الجزائر لا يكتمل ما لم يتحقق أمن دول الجيرة

الأمة دورهم الرقابي العادي على عمل الحكومة، سواء عن طريق الأسئلة الشفوية والكتابية، أو من خلال جلسات الاستماع والتحرك الميداني، لمعرفة واقع التنمية داخل الولايات وتحسس انشغالات المواطنين فيها.

وفي مجال آخر من مجالات نشاطاته وفي إطار ترقية الثقافة البرلمانية، نظم مجلس الأمة عدداً من النشاطات، كان أبرزها ندوة حملت عنوان «المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه» وهي الندوة التي سمحت بتسليط الضوء على التوجه الجزائري الرامي إلى القضاء على هذه الظاهرة عن طريق قطع الشريان الذي يسمح له بالاستمرار، ألا وهي أموال الفدية، وأموال الاتجار بالمخدرات.

إننا نود، ونحن نتحدث عن الإرهاب، أن ننتهز السانحة لكي نعبر عن كبير تنديدنا للعمليات الإرهابية الجبانة التي تعرضت لها مدينة سوسة في تونس الشقيقة، وتلك التي وقعت في مصر والكويت أو تلك التي تقع في مختلف مناطق العالم، ونعبر عن تنديدنا بها مجدداً، ونعبر أيضاً عن تعاطفنا مع العوائل التي تضررت نتيجة هذه الاعتداءات الإرهابية المقيتة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

خلال الدورة نظم مجلس الأمة، في إطار النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية أيضاً، محاضرة لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني، كان الغرض منها التعريف بالرهانات الجديدة التي تواجهها القضية العربية الأم «فلسطين».

إن الحديث عن القضية الفلسطينية يقودنا إلى الحديث عن النشاط الخارجي لمجلس الأمة، الذي احتل حيزاً واضحاً ومميزاً في نشاطات أعضاء مجلس الأمة في هذه الدورة، حيث تم استقبال العديد من رؤساء المجالس والوفود، نذكر منها: رئيس مجلس الولايات الكونغرس السويسرية ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، بالإضافة إلى العديد من الوفود البرلمانية الأخرى.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تطالعنا المؤشرات الاقتصادية والمالية في البلاد اليوم، لتحذر من مآلات، تنبئ بأنها ستكون صعبة، ما لم يتم التقيّد بمضمون الخطة التي وضعتها الحكومة، وما لم يتم التقيّد بالتوجيهات والخيارات التي اعتمدها بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية والداعية إلى ضرورة التحكم الصارم في الموارد المالية للدولة وتوجيهها على النحو الذي

محترماً؛ وليس مبالغة القول إن مجهود السيدات والسادة أعضاء المجلس (بقطع النظر عن انتمائهم السياسي تأييداً أو معارضة) كان محترماً وقد لاحظت أن الجميع كان يبذل الجهد ويقدم الاجتهاد لدى إعداد تدخله في مختلف مشاريع النصوص المقدمة، وهذا أمر نرتاح له وهو يستحق أيضاً التنويه بأصحابه.

- الملاحظة الأخرى التي تستوجب التنويه هي التزايد الواضح في عدد الأسئلة الشفوية والكتابية التي طرحها أعضاء مجلس الأمة وتجاوب الحكومة معها وهو أمر نرتاح له؛ ونبدي الارتياح لانتظام جلسات الأسئلة الشفوية وبنفس الوقت ندعو إلى تقوية وتيرتها، كونها تعطي الحيوية والفعالية لعمل هيئتنا.

- التحرك الميداني أصبح في هذه الدورة يأخذ طابع الانتظام أيضاً، لكنه يحتاج مع ذلك إلى تقييم محصلته وهو يستوجب تظافر جهود الهيئة التشريعية والتنفيذية على حد سواء، لتحسين أدائه بما من شأنه أن يجعل هذه الآلية أكثر نجاعة وفعالية.

- النشاط الخارجي بدوره كان أثناء الدورة فعالاً، لكن التجربة المعاشة تبين لنا أننا مطالبون بإعادة التفكير في كيفية إعادة تنظيمه، بما من شأنه أن يحسن أداءه، ذلك أن ما يسمى بالدبلوماسية البرلمانية أصبح اليوم واحداً من الآليات البرلمانية البالغة الأهمية، وقد أصبحت الدول تستخدمه في معالجة العديد من القضايا الدولية الشائكة وكثيراً ما تحقق النتيجة فيه. لهذا يتوجب علينا إعادة التفكير في كيفية تحسين أدائه، ضمن كل غرفة وما بين الغرفتين وما بين الغرفتين والجهات المعنية الأخرى ضمن هيكل الدولة. عموماً، يمكن القول إن نتائج الدورة كانت جيدة، كما أن أعضاء المجلس نشطوا في حدود إمكانياتهم، فشكراً لكل من ساهم في تحقيق النتيجة وإثراء الأداء البرلماني.

من الآن ولغاية 2 سبتمبر القادم، أقول للجميع عطلة طيبة وتمنياتى بالتوفيق للجميع وعيد مبارك سعيد، أعاده الله علينا وعليكم وعلى كافة الجزائريين بالخير واليمن والبركات.

شكراً لكم على كرم الإصغاء.
(تصفيق)

السيد الرئيس: والآن أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسيم

ويتحقق الاستقرار لها، وإدراكاً لهذه الحقيقة، عملت الجزائر، تحت قيادة السيد الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، وبتوجيه منه، على بذل أقصى الجهود وعلى كافة الأصعدة، لكي يعم الأمن والاستقرار في كافة دول المنطقة وهو الأمن الذي تحقق في واحدة من دولها وأعطى ثماره، فكان الاعتراف لدور الجزائر وبقي الأمل معلقاً عليها في مواصلة المهمة في الشقيقة ليبيا.

إن هذه الحركية وهذا النجاح، هو الذي جعل الجزائر مقصداً مفضلاً لرؤساء الدول والحكومات الذين يأتونها، بقصد أخذ الرأي أو طلب المشورة لدى السيد الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، وهو ما أكد أيضاً الدور المحوري للجزائر في مجال تعميم سياسة السلم والأمن والاستقرار.

لكن - للأسف - فإن الوضع الشاذ في غرب شمال إفريقيا، يدعونا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى الدعوة إلى ضرورة تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، وفقاً للقرارات الأممية ذات الصلة.

وإن الجزائر التي كانت باستمرار بجانب قضايا الحق والعدل، لتدعو اليوم أيضاً إلى تمكين شعب فلسطين من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

في النهاية وبالعودة إلى موضوعنا الرئيسي، الخاص بتقييم أشغال الدورة، نقول صحيح أن دورتنا كانت هامة وهي كانت متنوعة في نشاطاتها، وهذا أمر يجعلنا نرتاح إلى النتيجة ويدعونا أيضاً إلى استخلاص الدروس من فعاليتها وفيها نقول:

- إن عدد النصوص المصادق عليها كانت معقولة، مقارنة مع تلك التي كنا نصادق عليها في الدورات السابقة، أما النصوص التي لم تتم المصادقة عليها، فهي - تأكيداً - ستكون، كما أسلفت القول، في مقدمة المشاريع المبرمجة للدورة القادمة.

- الدورة عالجت مواضيع هامة من حيث المضمون، ولكن ما هو قادم في الشهور المقبلة، سوف يعطينا الفرصة لدراسة وتحديد الموقف من نصوص ستكون في غاية الأهمية ولعل أبرزها الدستور، إذا قرر السيد رئيس الجمهورية أن يكون مبرمجاً في الأجل القليلة القادمة.

- ما يمكن قوله من حكم على الدورة، هو أن النقاش العام ضمن الهيئة، هذه المرة، كان متميزاً وكان مستواه

الاختتام.

مراسيم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة؛

- عزف النشيد الوطني.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا؛ إذن طبقا لأحكام:

- الفقرة الأولى من المادة (118) من الدستور؛

- والمادة (5) من القانون العضوي رقم 99-02، الذي

يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،

وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

أعلن رسميا عن اختتام دورة الربيع العادية لسنة 2015

في مجلس الأمة.

شكرا لكم جميعا، صح عيدكم وإلى اللقاء في الدورة

القادمة إن شاء الله والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة

والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 4 ذو القعدة 1436
الموافق 7 أوت 2015

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587